بناء المعنى في تصور سيميائيات السرد

عبد اللطيف محفوظ

1 – الاختزال بعَدِّهّ مبدأ مشتركا لبناء المعنى:

تجابه كيفية اختزال النص كل مشتغل بالنقد الأدبي، سواء أكان محللا أم دارسا أم ناقدا، وسواء أكان هذا الاختزال يتم، ضمنيا، في الذهن عقب القراءات المتكررة للنص، أم كان ضرورة منهجية يفرضها برتوكول المنهج التحليلي. ولذلك فإن التأمل في بعض الكتب التي اهتمت بنظرية النص، أو بنظرية تحليله، تدعو إلى تكوين صورة عن المنطق المتحكم فيها، والمنطق الذي تحاول إرساءه. إن ما يميز المنطق المتحكم فيها، هو قيامه على الافتراض، وذلك لأن أغلبها ينبني على فرضية أساس تقوم – في مستوى التلقي– على مبدأ إمكانية اختزال النص إلى جملة. والواقع أن هذا المبدأ يشكل قاعدة شبه عامة، تتحكم في أغلب النظريات المعاصرة، الشيء الذي يجعله آلية متشاركة بين مدارس واتجاهات مختلفة، إذ لا نكاد نجد التمايز، إلا في البعد الإيديولوجي أو الجمالي المؤطر له عند اتجاه ما.. أو عند باحث ما.. ومن بين تجليات الاختزال وأسمائه الاصطلاحية: البنية الدالة عند غولدمان، والبنية الكبرى أو مدار الحديث عند علماء النص، والبنية الأولية للدلالة عند غريماس إلخ. وإذا كانت هذه الاتجاهات ذات الصبغة العلمية تعامل الاختزال وفق إجراءات محددة ودقيقة وتسمي نهايته، فإن الاتجاهات المفتقرة إلى خلفيات علمية واضحة– رغم عدم قدرتها على وصف سيرورته وتسمية نهايته– تنهج نفس النهج. إذ تختزل، بدورها، النص، أو بعضا من فقراته، إلى الأفكار التي ترى أنها أساس للنص.

وهكذا يمكن القول عن هذا المبدأ – الذي يبدو كما لو كان قدرا مفروضا على نظامنا التفكري أو غريزة متأصلة يصعب لحد الآن قهرها – إنه يشكل سننا متعاليا يتحكم في إنتاج وتحديد المصطلحات العلمية التي تنتجها النظريات في شكل حوامل دلائلية موجهة للسيرورات الإجرائية المحققة لذلك الغرض. ومن بين تلك المصطلحات: المؤولات عند بورس، والتي تماثل الطاقة الذهنية للمتلقي في علاقته بالدليل أو النص المدرك من قبله. والشبكة، والجعلة، والإطار، والسيناريو، والمدونة، والخطاطة.. عند المعرفيين والسيميائيين المتأثرين بهم..(1) والبعد والمجال والمناط الجامع والمناط عند الدلائليين المجهريين (2) ومقولات النحوين الأساس والسطحي عند أتباع غريماس (4) والموضوعة عند الموضوعاتيين (3)..إلخ. والواقع أن كل هذه المصطلحات تحاول علمنة ذلك المبدأ القدري، الذي وهو يحاول أن يلائم شكل إدراكنا العقلي مع الموضوعات النصية المحايثة يجعل تلك الموضوعات عصية على الضبط.؛ ومن ثمة، يجعل من المعنى شيئا زئبقيا، وفي أحسن الأحوال يجعله مبنيا من قبل المتلقي. وذلك لأن كل اختزال هو نتاج تأويل ما. فهو رغم كونه، عند البعض، مراقبا وموجها من قبل آليات صورية، فإنه غالبا ما يرسو عند بنية صورية افتراضية وحسب، لأنها تقبل في واقع الأمر أن تكون نهاية مناسبة لاختزال عدد من النصوص(5).

وإن ما يؤكد طابعها الافتراضي هو كونها في أغلب الأحيان تأخذ شكل بنيات كبرى تظل خاضعة لإرادة المحلل، كما هو الأمر مع سيميائيات السرد، أو لطاقاته الإدراكية كما هو الأمر مع نظرية المؤولات البورسية، ولهذا يعتبر هذا الإجراء من أهم مراحل التحليل كما أنه يتضمن بالضرورة مفهوما للنص وللتأويل، لأنه يشكل من جهة نهاية سيرورة ذهنية تأويلية ومن جهة ثانية أساسا للتحليل، فهو يجعلنا في تماس مع مفهوم "تنقيل غامض"يقوم به الذهن، ويطرح قضية علاقة الكل بالأجزاء والأجزاء بالكل، إنه باختصار مفهوم رياضي يطبق في مجال يتعارض مع الرياضيات، إنه كما وصفه كانط " الوظيفة العمياء لكن الضرورية". ومن الملاحظ أنه يتراوح لدى المنظرين والمطبقين على حد سواء، بين كونه مستنبطا (ومن ثمة متعاليا)، أو مستنتجا (ومن ثمة محايثا للنصوص)..

إذا كان الاختزال هو قدر كل نظريات النص، سواء أركزت على آليات إنتاجه، أم على آليات تلقيه فقط، سواء أكانت تبحث عن المعنى أم تدعي أنها تبحث عن شكل المعنى فقط، فإن الإحراج يتبأر على المعنى. ويحدث ذلك لأن مسألة وجود المعنى في النص الأدبي، مثل مسألة كيفية تبرير وجوده، تفتقد إلى مؤول نهائي برهاني. وبديهي أن كل موضوع يفتقد إلى مؤول من ذلك النوع، إلا وتكون تحييناته المختلفة مجرد تحقيقات لفرضيات غير مراقبة، ويكون معناه مرتبطا بفرضيتين أساسيتين، يمكن لكل واحدة منهما أن توجه سيرورة الاختزال: ترتبط الأولى بكونه (المعنى) بناء ناتجا عن سيرورة التلقي، بينما ترتبط الثانية بافتراض كونه محايثا للنص المظهر. ويعني ذلك أنه، وفق الفرضية الأولى، رهين تفاعل القارئ مع النص (الذي لا يملك بالضرورة معناه). وفي هذه الحالة، سيرتبط المعنى بالتلقي. بينما تجعله الثانية موجودا بشكل سابق على التلقيات، الشيء الذي يعني أنها تجعله مبنيا من قبل المنتج، وفي هذه الحال سيكون مرتبطا بالإنتاج، ولن يكون على أي قارئ إلا البحث عنه في مكان ما من النص!!

– تحيل الفرضية الأولى **المعنى** إلى بنية متعالية عن النص، وهي بنية لا تتحقق إلا في تفاعل النص والقارئ، ولذلك فإنها تلغي الذات المنتجة، مثلما تلغي كل شروط الإنتاج.. ولعل أهم تيار انحاز إلى هذه الفرضية هو تيار نظرية التلقي. ذلك أن أصحاب هذه النظرية قد انتهوا إلى اعتبار عملية البحث عن معنى محايث للنص، عن طريق افتراض وجود بنية ما معطاة تجسده، أمرا عبثيا.. لذلك اعتبروه مفعولا للتلقي، وقد اصطلحوا على ذلك بـــ**التأثير**(6) الذي هو تفاعل القارئ والنص في كل لقاء

– أما الفرضية الثانية التي تجعله محايثا للنص، فإن سيرورتها الافتراضية ستنتهي إلى اختزاله مجسدا في بنية ستكون بالضرورة محايثة للنص، أي أنها بنية أنطولوجية. ويكمن المشكل، مع هذه الفرضية، في كيفية الوصول إليها انطلاقا من جعلها هي نفسها وسيلة؟(7). ولا يختلف الأمر كثيرا مع الاتجاهات التي تعترف بوجود معنى محايث للنص، ذلك أنها تحول إجراءات الاختزال – وإن كانت تمتلئ حدودها بالمعاني المستنبطة من موضوعات النص– إلى إجراء إبيستيمولوجي. وينتج عن ذلك عزل النص عن بنيته المعنوية، الشيء الذي يقود إلى تحول إجراءات الاختزال إلى

مجرد إطار، أي إلى أشكال مادية متناسقة وفق علاقات (عديمة الشكل) خاضعة لقيود الإجراء الإيبيستيمولوجي. ويؤدي كل ذلك إلى اعتبار الشكل بنية، أي مجموعة من العلاقات المتعالية(8).. ومن الواضح أن هذه المقاربات، تواجه، بدورها، إحراجا يتمثل في السؤال التالي: كيف يمكن لهذه المقاربات، التي تجعل من البنية المبنية مجرد بَنْيَنَةٍ للمعنى الخفي، أن توضح لنا كيف يمكن أن نميز بين البنية، بوصفها سيرورة إجرائية إيبيستيمولوجية، وبين المعنى المُبَنْيَنِ من خلالها، وفق جواهر غريبة عنها!(9).

إن حاصل الاختزال الذي تفرزه هذه النظريات المؤسسة على الفرضيتين السابقتين، يجعلها تواجه إحراجات كبيرة، تجعل كل تفكير، مهما كان نسقيا وممنهجا، أمام عائق يصعب دفعه (10). غير أن الإحساس بهذا الإحراج هو الذي يحفز كل نظرية على المبالغة في الاهتمام بجعل آلياتها الإجرائية أكثر نسقية، وذلك من أجل جعلها أكثر إقناعا. بيد أن هذه المحاولات، مع ذلك، لا تتجاوز كونها ذريعة لإخفاء عدم استطاعتها فرض ذاتها علميا وتجريبيا.

انطلاقا من الوعي بأهمية الاختزال وإشكاليته، سنحاول كشف أسسه العميقة في أهم اتجاه سيميائي أثر بشكل فعال في النقد العربي الذي جعله مرجعا له.

2 – بناء المعنى من منظور غريماس:

تكمن أهمية أطروحة غريماس، كما أشار (كورديدا)(11) في تنقيلها لموضوع علم النص من المستويات السطحية، إلى المستويات المحايثة. فقد حاول، انطلاقا من تصور تلك المستويات، ضبط شكل معنى النص، فافترض وجود بنيات محايثة أساسية، أوجزها في بنيتين ذاتي بعد جشتالي، وقد أخذتا تسميتين متضادتين، وهما البنية العميقة والبنية السطحية. وقد تصورهما بمقابل بنية ملموسة ومادية هي البنية التمظهرية(12).

وتعتبر البنية العميقة عنده عالما من المحتويات المقلصة. وتتشكل من بنية مؤلفة من علاقات وعمليات ذات بعد منطقي؛ ولكنها –تبعا لتعريفه النظري لها– ذات علاقة بالشكل الفعلي لوجود الفرد أو الجماعة، أي أنها متصلة بالإيديولوجيا. أما البنية السطحية فهي مجموع الآليات، المتصورة انطلاقا من مقولات نحو ما وراء تمظهري موسوم بالتلاؤم مع قواعد الجنس،

والتي توظف لتحيين تلك العلاقات من أجل جعلها دينامية. ومهمة هذه البنية –التي هي بالمقارنة مع البنية التمظهرية، بنية ما وراء تمظهرية– تكمن في إعداد المحتويات والقيم وأشكالهما قبل أن يتجسدا في التمظهر المادي للنص.

لكن إذا كانت رؤية هذه البنيات، في مستوى نظري مجرد، تجعلها تبدو منتجة؛ فإن رؤيتها بوصفها معيارا لإنتاج أو تلقي النص فعليا، يجعلها غير مقنعة. والدليل على ذلك أنها لحد الآن لم تستطع إثبات كفاءتها بوصفها سيرورة منهجية دقيقة للإنتاج أو التلقي. ولعل هذا الفشل يعود إلى التفكير في قضايا إنتاجية انطلاقا من تصور التلقي. ذلك أن خطاطة غريماس – وهي تتمظهر متمفصلة في النحوين المعالقين للبنيتين الماوراء لغويتين– تحاول، كما يقول غريماس، كشف كيفية بناء المعنى وحسب(13).

إن كيفية بناء المعنى تختلف بالضرورة عن كيفية بناء النص. فبناء المعنى، هو قبل كل شيء، قضية ذريعية تداولية، ترتبط بالمعرفة الخلفية، وبالوضعيات الشارطة لفعل الإدراك.. ومن السمات المميزة لهذه السيرورة الذهنية المتضامنة كونها غير محصورة عند ما هو مكتوب ومستحق لاسم النص.. بينما يكون بناء النص، قبل كل شيء، قضية أجناسية، ترتبط أساسا بحدود الجنس والخطاب.. من هنا يمكن أن نلاحظ أن خطاطته، وهي تزعم أنها تقدم وصفا لشكل المعنى، لا تقدم، في الواقع، إلا وصفا صوريا لبناء ما لنص سردي ما. ولذلك فإن الحدود المنطقية التي اقترحها غريماس، حالما تملأ بالمحتويات المستنتجة من النص بواسطة آليات الاختزال المفترضة من قبله، تفقد منطقيتها. ومن ثمة، يبدو القالب المنطقي كله، كما لو كان ذريعة لإعطاء الحدوس والفرضيات صبغة علموية.

وهكذا تفرض هذه الحقيقة وضع تساؤلات عميقة حول سيرورة الاختزال، وحول مدى ملاءمة آليات البنيتين لخصوصيات الخطاب السردي:

ترتبط المرحلة الأولى لشكل بناء المعنى عند غريماس، ببنية أولية للدلالة. وهذه الأخيرة هي عبارة عن مناط (Sémème) ذي حدين متضادين. وتشكل هذه البنية، في مستوى التلقي، نهاية لسيرورة الاختزال الموجهة عموديا، انطلاقا من البنية التمظهرية. الشيء الذي ينجم عنه كونها بنية فرضية محضة ناتجة عن فعل تذاوتي لقارئ ما. ومهما كانت قدرات هذا القارئ فإنه

يستلب بالضرورة من قبل البروتوكول المنهجي الذي يقوده من التمظهر إلى البنية الأولية للدلالة. ويتمثل هذا الاستلاب في ضرورة تخلصه من البعد الإيديولوجي [ذلك أن كل البنى الأولية، تأخذ في الغالب، شكل زوج ضدي شبه كوني] الشيء الذي يتناقض مع طرحه النظري الذي ينحو نحو ربط البنى العميقة بالإيديولوجيا(14) بل إن نفس الشيء يلاحظ حتى إذا ما اعتبرت خطاطته خطاطة نظرية للإنتاج، وذلك لأن الآليات المعطاة من قبل النحوين الموسطين للمرور من الفكرة الذهنية إلى النص (البنية التمظهرية)، لا تسمح بذلك إطلاقا، لأن المعنى الإيديولوجي المؤسس – والذي ليست البنية الأولية للدلالة سوى عماد مادي له – يتطلب من أجل وصف سيرورته الإنتاجية ليس نحوين مستندين على مقولات منطقية وأجناسية، ولكن على مقولات مطورة انطلاقا من بلاغة ذريعية.

أما بتجاوز كل ذلك، إلى الاكتفاء بالتساؤل عن إمكانية استجابة العلاقات والعمليات المشكلة للمربع السيميائي الضابط لمنطق تمفصل البنية العميقة المؤسسة للنصوص السردية الموجودة وجودا فعليا: هل توجد الملاءمة بشكل مطلق، أم توجد فقط تحت إرغامات البروتوكول المنهجي؟

ولكي تكون الإجابة ملموسة لا بد من افتراض وجود المحلل أمام نص سردي. وليكن "مدار حديثه" النصي، على سبيل المثال، ماثلا في دليل "الغيرة" مع افتراض كون محتواه المقلوب يصف حياة هادئة ومطمئنة، بينما يصف محتواه المطروح حياة مزقت الغيرة هدوءها.. فإن المناط المستنتج المناسب لهذا النص سيكون هو "الغيرة". وهنا سيطرح على المحلل مشكل كيفية مفصلته إلى مقومين متضادين ينسجمان فعلا مع محتويي النص. ومن ثمة، يطرح مشكل كيفية إسقاط العلاقات على حدود المربع المجردة، بخاصة وأن المحتوى المقلوب لا ينسجم إلا مع المقوم "لا غيرة"؟:

ومن الواضح أن مثل هذا النص، يحرج ادعاء كونية مقولات النحو العميق، مثلما يحرج المحلل المنحاز إليها، ولذلك لا يكون أمام ذلك المحلل سوى التخلي عن المناط الدلالي الذي استنتجه من تفاعله مع دلالة النص التقنية، لصالح مناط آخر يتناسب مع العلاقات التي تقتضيها

حدود المربع!! كأن يستبدله بمناط يتصل بـــ"زمنية البطل النفسية" نظرا لقبوله التمفصل إلى مقومين متضادين مثل [السعادة (م.خ) التعاسة]..

وهكذا يتضح أن البنية الأولية لدلالة نص ما، ليست فقط فرضية خاصة بكل قارئ أو بعزم أي محلل –كما لاحظ بوتيي ذلك(15)– بل إنها قد تكون مفروضة من قبل البروتوكول المنهجي، أكثر من كونها مفروضة من قبل التفاعل بينهما.. الشيء الذي يدعو إلى إعادة التأمل النقدي في كل الأعمال النقدية التي استلهمت هذا النموذج التأويلي.

هوامش

1–انظر التعاريف المفصلة، مصحوبة بأسسها الإبيستيمولوجية عند محمد مفتاح، وخاصة في كتابيه (مجهول البيـــان) و(التشـــابه والاختلاف)..

2–وانظر الكتابات الأخيرة لفرانسوا راستيي، وبخاصة (الدلائلية التأويلية)

Rastier (F), Sémantique interprétative, P.U.F, Paris, 1987 p119

3–انظر: A.J. Greimas, Du sens ed Seuil 1970. p p (157 à184)

.

4–انظر: P. Danger, Sensations et objets, ed. A.Colin, Paris. 1973. &

-J.P.Richard. L'univers imagin aire de Malarmé. ed. Seuil p 24

5– انظر:عبد اللطيف محفوظ، البناء والدلالة في رواية " مقاربة من منظور سيميائيات السرد" النايا 2014 . وانظر أيضا:

J.Petitot, La morphogenèse du sens. ed P.U.F Paris, 1985.

p/p (50/51)

6–التأثير ترجمة متداولة لمصطلحهم:Léffet. انظر: H. R. Jauss, Pour une esthétique de la réception. ed Gallimard 1978. p / p (49/50).

7 – انظر: J. Petitot, La morphogenèse du sens. . p – p (24-25-26)

8–من بين الاتجاهات التي تقبل أن تصنف داخل هذا النمط مقترحات **بروب**، و**غريماس**، **وفان ديك**..

9– أنظر –10J. Petitot, La morphogenèse du sens. op cit. p – p (25-26)

من الواضح أنه لن يكون سرد سلسلة من الأسئلة المشكلة للإحراج، إلا من باب الإطناب، مادامت الفرضيتان قد حددتا بوصفهما فرضيتين وحسب، حيث يعني ذلك أن نتائجهما، ما لم يبرهن عليها تجريبيا، فإنها تظل في مهدها قابلة للتفنيد..

11– J.Petitot, La morphogenèse du sens 1 ed. PUF, Paris, pp.48-52

12– A.J.Greimas, Du sens, ed. Seuil, Paris 1970, pp.135-136.

13–Ibid, du p7 à 17.

14–Ibid, Les jeux des contraintes sémiotiques, en collaboration avec F.Rastier.

15–F.Rastier, Sémantique interprétative, ed. PUF, Paris 1987, p.32.

صدر حديثا

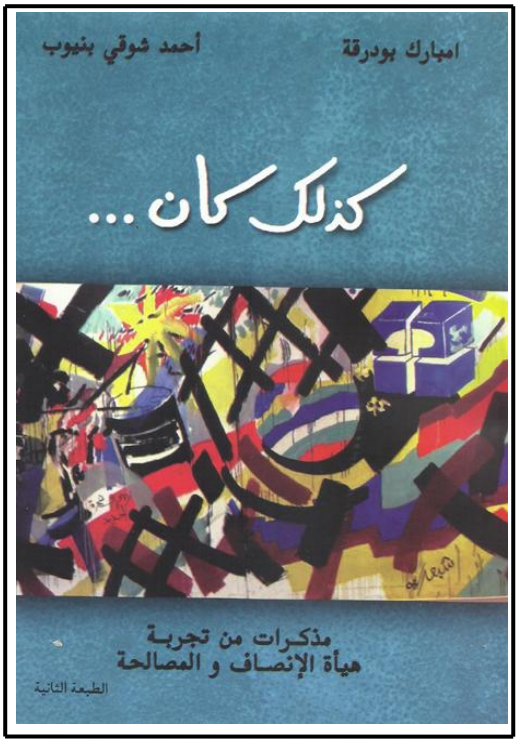
امبارك بودرقة
أحمد شوقي بنيوب
كذلك كان ...
مذكرات من تجربة
هيأة الإنصاف و المصالحة
الطبعة الثانية